

من العنف» الحاصل هناك، وإن «على الجميع ان يعوا ان صداقة أميركا مع اسرائيل وقوة علاقاتها معها هما أساس لعلاقات لا تهتز»؛ وأضاف ان على الجميع ألا يسيئوا تفسير تصويت الولايات المتحدة في مجلس الأمن بأنه «أكثر من مجرد تصويت». وشدد على «ان من المهم جداً ان يعرف الجميع ان من واجب اسرائيل المحافظة على القانون والنظام. ونعتقد بأنه يمكن القيام بهذه المهمة من دون اللجوء الى الأساليب القاتلة»؛ مشيراً الى ان تاريخ الشرق الاوسط يظهر ان «استخدام العنف، على أنواعه، لم ينجح، وان التطورات التي أدت الى ظهور وضع أكثر استقراراً تمت عبر المفاوضات». وذكر بأن الولايات المتحدة تشجع المفاوضات. وسئل عن مدى الدعم الاميركي لاسرائيل، وعمّا اذا كان هذا الدعم مشروطاً، فأجاب: «ان اسرائيل دولة ديمقراطية تسعى الى الاستقرار والسلام... ونحن ندعم هذه البلد، ونؤيد هذه الاهداف، ونعمل مع اسرائيل في صورة وثيقة». وأقر بامكان ظهور مشاكل بين حين وآخر بين الولايات المتحدة واسرائيل. وبالنسبة الى المؤتمر الدولي للسلام، كرّر الموقف الاميركي الداعي الى مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وجيرانها. وسأل «كيف يمكن ان نصل الى ذلك؟»، وقال ان الولايات المتحدة «بذلت كل ما في وسعها لتحديد مواصفات المؤتمر الدولي» الذي يمكن ان يؤدي الى مثل هذه المفاوضات. ولاحظ ان وجهات النظر، حيال هذه القضية، «تضاربت الى حد ما... لكنها، في الوقت عينه، ما زالت متباعدة». ورفض التسرع في التنبؤ بما اذا كانت سنة ١٩٨٨، سوف تشهد نجاحات في هذا المجال، مسجلاً وجود رغبة في التوصل الى «وضع بناءً يكون أكثر استقراراً» (النهار، ١/٨/١٩٨٨).

كلام شولتس هذا، قاطع في تحديده: اسرائيل تثقل استراتيجي، لا يمكن لواشنطن، في حساباتها، ان تتخلى عنه. وكان لا بد، في حال الاحداث التي تمرّ بالارض المحتلة، ان ترمي بثقلها، للمحافظة، بحسب شولتس، على تثبيت الوضع القائم، أو تجميد مؤقت ومحدود له، باعتبار ان زمن الحل لم يحن بعد، لا بالنسبة الى العرب وأزماتهم المتداخلة، وقد استوعبوا هذه الحقيقة، وكفؤاً، جدياً، منذ كامب ديفيد، عن تحديدها، ولا بالنسبة الى اسرائيل

الارض المحتلة - لكن خيطاً واضحاً يربطهم جميعاً، ألا وهو مباركة انتهاج اسرائيل سياسة «القبضة الحديدية» في مواجهة مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة؛ والدعوة إلى رفع قدرات اسرائيل العسكرية في سبيل مواجهة أكثر حزمًا للمحيط العربي. ولا مجال، هنا، لعرض أفكار هذا الفريق في كل شأن. وما رد الفعل على تصويت الولايات المتحدة في مجلس الأمن، في رأينا، الا مثلاً معبراً عن أحد اتجاهاته الاساسية.

لقد أكد هذا الاتجاه بكلمات قوية وواضحة كل من الناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية الاميركية، تشارلز ريدمان، ونائب المندوب الاميركي في الأمم المتحدة، هيربرت أوكون، في سياق تبريرهما لأسباب الموافقة على القرار الداعي إلى إعادة النظر في طرد تسعة فلسطينيين من قبل الحكومة الاسرائيلية. قال ريدمان: «ان العلاقات الاميركية - الاسرائيلية قديمة وممتدة ومتعددة الجانب... [و] يحدث أننا نصل إلى قضايا لا نتفق عليها، وهذه ليست، على أي حال، المرة الاولى التي يحدث فيها خلاف بين الطرفين؛ ولكن هناك امكانات لمناقشتها بصراحة». وذكر ريدمان أن المباحثات بين الولايات المتحدة واسرائيل ما زالت مستمرة. أما هيربرت أوكون، فاضاف الى ذلك عبارة ذات مدلول خاص، عندما قال: «ان الولايات المتحدة تعتبر عبارة اراض فلسطينية، وغيرها من الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، التي وردت في نص هذا القرار، ليست سوى عبارة وصفية، من الناحيتين، السكانية والجغرافية، ولا تشير إلى السيادة» (انترناشيونال هيرالد تريبيون، ١/٢٢/١٩٨٨)؛ وهذا يعني ان هذا الفريق، لا يزال عند موقفه من اسرائيل، كقاعدة للتوسع على حساب الدول العربية المجاورة.

من جهته، حاول شولتس تخفيف وقع تصويت الولايات المتحدة على قرار مجلس الأمن ضد ممارسات اسرائيل في الأرض المحتلة، بتأكيد أهمية العلاقات بين بلاده والدولة العبرية، و «عدم قابليتها للاهتزاز». وكان شولتس يتحدث في مؤتمر صحافي عقده بتاريخ ١/٧/١٩٨٨، عرض فيه السياسة الخارجية الاميركية، وما تحاول الادارة تحقيقه خلال العام الحالي. وبالنسبة الى احداث الضفة والقطاع، قال ان ادارة الرئيس ريغان «منزعجة